

مشكلة الاستقراء عند الوضعية المنطقية

The problem of induction in logical positivism

حاج هني علي^{1*}، بوشيبة محمد²

¹ كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2- الجزائر

² كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2- الجزائر

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/11/24

تاريخ الإرسال: 2018/03/25

الملخص:

سارت التجريبية الحديثة نحو التفكك والانهيار، بعد أن أثار دفيد هيوم مشكلة اليقين والتعميم الاستقرائي، وربما الحل الذي قدمته النزعة النقدية مع كانط لم يكن مقبولا من طرف أنصار الوضعية المنطقية. هذه الأخيرة حاولت إنقاص مبدأ الاستقراء دون أن تعتقد بوجود شروط مسبقة وقبلية للمعرفة الصحيحة، وإنما الواقع ومجموع خبرتنا الحسية به هو معيار صحتها وصدقها. أن مهمة الفلسفة البحث عن القضايا المملوءة بالمعاني، والمعيار الكفيل في نظر أنصار الوضعية المنطقية بذلك هو التحقق الإستقرائي تبعا للوقائع الملاحظة كما يدعي فايزمان وريشباخ. الكلمات المفتاحية: مشكلة الإستقراء؛ بنية المعرفة؛ الوضعية المنطقية؛ معيار التحقق؛ الملاحظة

Abstract:

The modern experiment went into disintegration and collapse, after David Hume raised the problem of certainty and inductive generalization. Perhaps the solution offered by Kant's criticalism was not accepted by proponents of logical position. The latter attempted to destroy the principle of extrapolation without believing that there were preconditions and preconditions for proper knowledge. But the reality and the sum of our sensory experience is the standard of validity and truthfulness.

The task of philosophy is to search for cases filled with meanings, and the criterion that is reasonable in the view of proponents of the logical positivism is the inductive verification according to the observed facts as claimed by Feizmann and Reichenbach.

key words: The problem of induction; structure of knowledge; logical positivism; criterion of verification; observation

مقدمة

تشدنا طبيعة المسار العلمي إلى ما حققه العقل الغربي خلال القرنين السادس والسابع عشر وهو ما يمثل النهضة المرتبطة بممارسة المنهج العلمي التجريبي، الذي وضع الفكر الفلسفي في مأزق شديد إبان انفصال العلوم الطبيعية عنه، لكن مثل هذا المأزق لا يغيب على دور الفيلسوف في إيجاد الحلول لأن النشاط العلمي الذي تسارع في هذه المرحلة شجع الفلاسفة بالدعوة على استخدام الوسائل المنظمة في دراسة الطبيعة للتخلص من رقبة اللاهوت المسيحي وطغيان الفكر الأرسطي.

يعد (فرانسيس بيكون) (1561-1621م) كواحد من هؤلاء الفلاسفة، الذي اعتبر المعرفة نموذجاً للإبداع، والتي لا تقوم إلا على (الاستقراء)، وليس على الاستدلال القياسي (الأرسطي)، ف: " (بيكون) ظلّ مصححاً في نظر البعض للتفكير الإنساني من الميول الذاتية والتصورات الميتافيزيقية التي غالباً ما يفرزها الجهل بمعرفة أسباب الحوادث والظواهر"¹. لكن البعض الآخر في نظرهم أنّ (بيكون) تطرق في الظواهر الاستقرائية: تطرقاً ألياً يقوم على نتائج التجارب المبنية على الملاحظات فقط، ولم يستطع أن يثير مشكلة الاستقراء ك (دافيد هيوم) (1711- 1776 م).

اتخذت مشكلة الاستقراء، على نحو جدي وحاسم مع (دافيد هيوم) وضعاً لم يكن لها من قبل، إذ أنّ الدليل الاستقرائي يعرف عادة بأنه استدلال على حالة خاصة لينتهي بالنتيجة إلى حالة عامة، وعليه تتجلى المشكلة في جوهرها فلسفياً كمسألة لليقين والتعميم. بل أصبح من الممكن القول أنّ التجريبية في ضوء هذه المشكلة تسير نحو التفكك لأنها عجزت عن فرض الخاصية التنبؤية للعلم بناءً على الإجراء التركيبي للاستقراء، والذي لا ينطوي على أية ضرورة منطقية.

غيّرت الثورة العلمية التي حدثت في القرن العشرين من طبيعة الفلسفة، وأسهمت بشكل حاسم في بروز (الوضعية المنطقية – P. Logique)* هذه الأخيرة أعادت النظر في أسس المعرفة، خصوصاً تلك التي أفرزتها النزعة النقدية ذات التوجه العقلاني مع (كانط) القائلة بيقينية المعرفة التركيبية القبلية لحل مشكلة الاستقراء، "لأن أطروحة (كانط) التي تعتقد بوجود شروط مسبقة للمعرفة، هي أطروحة تفتقر إلى أساس متين،

¹الشاروني الحبيب، فلسفة بيكون، دار التنوير، بيروت لبنان، ط1، 2005، ص21.

فضلا عن أن وجود مثل هذه الشروط لا يعني أنها صحيحة ضرورة، ولا يغني من ثمة، من البحث عن أساس المعرفة العلمية"¹

لقد رأى أنصار الوضعية المنطقية أن عملية اكتساب المعرفة لا تتم عن طريق أفكار قبلية موجودة بشكل مسبق، فالواقع وخبراتنا الحسية به هو معيار صدق معارفنا، لهذا كان الاستقراء دورا فاعلا في تمييز العلم، إذ هو ينطلق من ملاحظة حسية وبعد التحقق من صدقها ينتقل إلى صياغة القانون العام، يقول (ريشيناخ): "فما هو معطى هو الواقع الملاحظة، وهذه هي تكون المعرفة المقررة التي ينبغي تحقيق النظر على أساسها"².

تحاول الوضعية المنطقية إنقاذ الاستقراء، من خلال معيار التحقق، وهذا ما أقرّ به (فايزمان – F. Wiesman)، لاعتقاده الثابت بأنّ المهم في الفلسفة الجديدة: "لا يمكن في إيجاد إجابات من الأسئلة المطروحة، بل في إعطاء معنى لها"⁴، وبناء على هذا فتقرير معنى القضية منوط بالكيفية التي تتحقق بها منها، وهذا نفسه يجعلنا نتساءل: فيما تتمثل مشكلة الاستقراء، وكيف تعاملت معها الوضعية المنطقية؟ وهل معيار التحقق الاستقرائي كاف لحل هذه المشكلة؟.

1- مفهوم الاستقراء:

يرى (عبد الزهرة البندر) أنّ (الاستقراء - induction) في اللغة، هو مصدر الفعل المزيد استقرى استقراء، وهو مشتق من الفعل الثلاثي مجرد قرى يقرؤ قروا، الذي يعني التبع لمعرفة حال الشيء المقصود، يقول على لسان. لخليل بن أحمد الفراهيدي: "ويدستقرها ويقروها إذا شار فيها بنظر حالها وأمرها، ومازلت أستقرى هذه الأرض قرية قرية"³

تشير اللفظة في مدلولها اللغوي إلى أنّ الاستقراء هو تتبع الشيء ضمن مفهوم أعمال (الحس - sens) والحواس في هذا التبع، يقول (عبد الزهرة) على لسان (البحتري): "يعتلي فيهم ارتيابي حتى تتقراهم يدايا بلمس"⁴ أي تتفحصهم وتتبعهم.

¹ هانز راتشيناخ، نشأة فلسفة علمية، تر. فؤاد زكرياء، دار العربية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1986، ص 106.

² المرجع نفسه، ص 109.

³ عبد الزهرة البندر، منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط:1، 1992، ص 46.

⁴ نعيمة ولد يوسف، مشكلة الاستقراء في إبستمولوجيا كارل بوبر، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط:1، 2015، ص 49.

أما الاستقراء في الاصطلاح فهو (استدلال - inférence) على أنواع الجزئيات المندرجة تحت ذلك الكل، وهذا يفيد اليقين، والناقص فهو الاستقراء الذي يفيد الضن، يقول (عبد الزهرة) على لسان (الجرجاني): "الاستقراء هو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال في أكثر جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسم ويسمى هذا الاستقراء، لأنّ مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا حل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن عند الإنسان والهائم والسباع كذلك، وهو الاستقراء ناقص لا يفيد اليقين، لجواز وجود جزئي لم يستقرا ويكون حكمه مخالفا لما تستقري كالتمساح فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ"¹.

يعود في الحقيقة تقسيم الاستقراء إلى (كامل) و(ناقص) إلى المعلم (أرسطو) (384-322ق.م)، لأنه هو أول من أشار إلى محموله بالمعنى المتقدم. فقد أراد بالاستقراء على حدّ تعبير (ياقر الصدر): "كل استدلال يقوم على أساس تعداد الحالات والأفراد)... (لأنّ تعداد الحالات والأفراد وفحصها إذا كان مستوعبا لكل الحالات والأفراد التي تشملها النتيجة المستدلة فالاستقراء كامل وإذا لم يشمل الفحص والتعداد إلا عددا منها فالاستقراء ناقص"².

وَوَقَّ (أرسطو) علاقته بالاستقراء الكامل. وتبين ذلك من المثال الذي ساقه في معرض حديثه عن الموضوع بقوله: "الإنسان، الحصان، الخ... هي كلها حيوانات لا مرارة لها. الحيوانات التي لا مرارة لها طويلة العمر"³. وبذلك فإننا لا نستطيع تثبيت القضية القائلة بأن الحيوانات التي مرارة لها طويلة العمر" إلا إذا أحصينا الحيوانات طويلة العمر في المقدمة الثانية إحصاءا تاما فوجدناها لا مرارة لها.

يتضح أنّ الاستقراء الكامل عند (أرسطو) متكون على مستوى الطريقة القياسية * في (الاستنباط - déduction)، إذ أن الاستقراء الأرسطي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، أو هو تبين الكلي من قبل ظهور الجزئي، ومن هنا تأتي النتيجة فيه أكبر من المقدمات، في حين أنّ الاستقراء الكامل لا يسير من الخاص إلى العام. وإذا ما أردنا أن نحلل المشكلة من الناحية المنطقية، سوف نجد أنّ الاستدلال الاستنباطي يستمد مبرره

¹ عبد الزهرة البندر، منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط:1، 1992، ص46.

² المرجع نفسه، ص 47.

³ المرجع نفسه، ص 47.

من مبدأ عدم التناقض، فهو بذلك صحيح، لأن النتيجة في حالة استنباط مساوية لمقدماتها أو أصغر منها، هذا ما تعبر عنه الطريقة القياسية، يقول (باقر الصدر): "ونريد بالاستنباط كل استدلال لا تكبر نتيجة المقدمات التي يتكون منها ذلك الاستدلال)...
(يقال مثلا: محمد إنسان، وكل إنسان يموت، فمحمد يموت"¹).

أما السير الفكري في الاستقراء نجده ينطلق عكس الاستنباط، أي أن الاستدلال الاستقرائي ينطلق من الخاص إلى العام، لأن النتيجة في الدليل الاستقرائي أكبر من مقدماتها.

اعتبر (فرانسيس بيكون) فيما بعد أن (فلسفة الطبيعة) هي المنهل الأصلي أو الأم الحقيقية للعلوم بفروعها أو جزئياتها وبالتالي الفلسفة الجديدة التي استهدفتها المشروع (البيكوني). هي الفلسفة الطبيعية، لذلك انتقد (بيكون) المنطق² الأرسطي لأنه مسؤول عن تأخر العلوم ولا يفيد شيئا في عملية (الكشف العلمي)، يقول: "قد أصعب وأفسد فلسفة الطبيعة عندما أسس وبنا العالم انطلاقا من المقولات)... (وبتميزه بين القوة والفعل)... وأراء أخرى متعارضة كليا مع طبيعة الأشياء"¹.

يعرف (بيكون) الاستقراء بأنه التأويل الايجابي للطبيعة، وهذا لا يعني (الإحصاء التام) لكل أنواع المعروفة في الجنس من أجل الوصول إلى خاصة عامة تتعلق بهذا الجنس، أو الاقتراب من حالة مثالية تتعلق بوجود مجموعة من الواقع المتلازمة دون وجود مثال مضاد، نسمح لأنفسنا باستخلاص تعميم تقريبي.

فأسلوب المعرفة يقتضي منا التوجه رأسا نحو الطبيعة بالملاحظة والتجريب قصد استخلاص (الصورة) أو (الصيغة النهائية للقانون العلمي). لكن بدون صعود مباشر من جزئيات أو مجموعة من الملاحظات السطحية لأشياء مدركة إدراكا مباشرا، فالحرارة على سبيل المثال: "تظهر في أجسام مختلفة كالشمس وجسم الإنسان والحيوان الخ... كما أنها تنتج بطرق مختلفة عن طرق الاحتكاك أو الضوء أو وهج النار"²، وتغيب رغم توفر الشروط والظروف كغيابها في أشعة القمر وفي النجوم.

¹ محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، مؤسسة المعارف للطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 14.

1- Francis Bacon/ nouvum organum, introduction E, T H, Traduction et note sparmiche le tmal hevel et Jean marie pousseur, p.v.p, paris, 1986, p151

² نعمة ولد يوسف، المرجع السابق، ص 34

لذلك يكون الاستقراء بالمعنى الحقيقي المنهج المناسب لبيان (الصورة) واستبعاد كل ما عداها. عندما يعتمد على تحقيق دقيق دون تسرع لقضايا واقعية ك (الحرارة)، يمكننا الرجوع إليها بالتجربة، وهو الأمر الذي يسوغ لنا أن نفترض مثلاً على تعاقب الصور (أ)، (ب)، (ج)، (د) وأن لا نستبقي إلا الصورة (و) المتميزة للظاهرة موضوع بحثنا واستقرائنا³.

2- دفيد هيوم ومشكلة الاستقراء:

لم يشأ (دافيد هيوم) أن يتفلسف خارج حدود (التجربة). لذلك فأصول المعرفة الإنسانية عنده، لا بد أن تكون ضد (المذهب العقلي)* الذي يستخدم العقل بالمعنى (القبلي - Apriori)، لمعرفة الحقيقة الأولى عن العالم في مجال العلم الطبيعي، لذلك كانت خلاصة تحليلاته المنطقية والنقدية قائمة على مبدئين أساسيين، أوضحهما في مؤلفه الأساسي: (بحث حول الفهم الإنساني – Enquête sur l'entendement humain)، حيث قال: "يمكننا أن نقسم كل إدراكات الفكر إلى نوعين يتمايزان باختلاف درجة قوتها وحيويتها، فالنوع الأول قوة من الحيوية والإدراكات تسمى الأفكار... (وأما الانطباعات فهي النوع الثاني من الإدراكات التي تتميز بقوتها وشدها"⁴. من خلال هذا القول يتضح أن المبدئين الأساسيين هما⁵:

أ. لا وجود في العقل لأفكار فطرية ولا تصورات مجردة أصلاً، ذلك لأن النقد الذي ساقه (لوك - Locke) (1632-1704) ضد النظرية الديكارتية في الأفكار الفطرية قد حسم المسألة.

ب. إن المعرفة تنحل إلى انطباعات حسية، ومعنى هذا سبق الانطباعات للتفكير بل إن هذا الأخير يعمل مما يمد به الانطباعات من معطيات حسية، يقول (هيوم): "فالانطباعات هو الأثر الحسي الممتلئ قوة وشدة وحيويتها، بينما لا تعد الأفكار المتعلقة بهذه الانطباعات سوى الصور الباهتة العالقة في الفكر بعد غياب الأثر الذي أحدثه الانطباعات في النفس. من هنا استطاع (هيوم) الكشف عن خاصية أساسية في الاستدلال الاستقرائي على أنه ذو طابع تركيبى، أي بمعنى أن النتيجة المستقراء قد تكون كاذبة وحتى وإن كانت

³ المرجع نفسه، ص 35.

⁴ D.Hume, Enquête sur l'entendement Humain, Trad, Alory, paris, aubier, France, 1947, p53

⁵ تسمية ولد يوسف، المرجع السابق، ص 38.

مقدمة الاستقراء صادقة، فليس خرقاً لقواعد الاستقراء نقض النتيجة" لأنها لا تلزم لزوماً ضرورياً عن وضع المقدمات، كما هو الأمر بالنسبة للاستدلال الاستنباطي"¹
إن الاستدلال الاستنباطي – في العلوم الرياضية – لا يشكل مشكلة لأن النتيجة محتوات في المقدمات، ف(4) وهي نتيجة متضمنة في (2+2) أو (1+3) وهكذا في سائر القضايا الرياضية.

تنشأ إذن مشكلة الاستقراء عند (هيوم) أساساً من كونه إجراء (تركيبية) وليس (تحليلية)، وذلك بإلقاء الضوء على النتائج الاستقرائية التي تمنحها التجربة، والتي بإمكاننا التنبؤ بواسطتها بناء على معطيات الماضي والحاضر، فالنتيجة الاستقرائية كية ذات خاصية تنبؤية تفسيرية لأنها ليس محتواة في المقدمات، شأنها شأن النتيجة الاستنباطية في الرياضيات.

والحقيقة إن من خصائص تفكير (هيوم) في هذه المسألة ربط لمشكلة التنبؤ القائمة على الأجراء التجريبي للاستقراء، مع مفهوم العلة، تقول (الباحثة): "إن المشكلة التي نبه إليها (هيوم) هي، في الحقيقة مشكلة العلية التي يشأنت أن تتجاوزها. فالانطباعات الحسية وهي أصول المعرفة لا تطلع على شيء يمكننا أن ندعوه بالعلية"².

ذلك لأن كل ما يستفاد من التجربة الواقعية، هو أن (ب) تعقب الواقعة (أ)، ولا يمكننا أن نستشف من مساق هذا التعاقب بين الواقعتين ضرورة مبدأ العلية وكيته، ومعنى هذا أن التجربة من حيث هي كذلك، لا تؤسس لهذا المبدأ الذي لا يمكن اعتباره مبدأ عقلي يحضاً بالبدهة القبلية، لأن العلة والمعلول شيئان مختلفان، ولا شيء يدل على الواقعة (أ) هي علة (ب) كواقعة، فتحليل الواقعتين (أ) و(ب) لا يطلعنا على أي نحو من الأنحاء، على ما يمكن تسميته بعلاقة العلية.

هكذا فقد ترى ل(هيوم) أنه لا (العقل) ولا (التجربة) تؤسسان هذا المبدأ، تقول الباحثة: "لقد ارجع (هيوم) هذا الميل إلى ترقب الارتباط الضروري بين واقعتين إلى (العادة - Habitude) من جراء كثرة التعاقب الحاصل بينهما، ومن ثم فقد عد (العلية) مجرد عادة نفسية في الذات العارفة لا أثر لها في الواقع الخارجي"³

¹ D.Hume, op,cit, p54.

² تعجبة ولد يوسف، المرجع السابق، ص 39.

³ المرجع نفسه، ص 41.

من الممكن القول هنا بأنه يجب "الاعتماد على الاستقراء إذا افترضنا أن الممكن الاعتماد عليه"⁴ أي بناء على استخدامنا المفرط للإجراءات الاستقرائية الناجحة، كأننا نجد في مجرى خبرتنا اليومية أن بعض عناصر كالماء والزئبق يتخذ صوراً ثلاث: صلبة - سائلة - غازية، ثم زادت تجارب خبرتنا يقينياً بأننا كلما ازددنا دقة في آلات التسخين والتبريد، ازداد عدد العناصر القابلة للتحويل، أي ما يبرر ضمان نجاح التجربة الاستقرائية، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الثقة في (مبدأ العلة)، ولكن "لما كان هذا الاستدلال ينطوي على دور فإن الحجة لا بد أن تهافت"¹، وذلك لأن الاستدلالات من الخبرة الفعلية، الحاضرة منها والماضية، على ما يتعلق بالمستقبل لا يمكن أن يكون منتجا إلا إذا كان أنا الحق في أن نستنتج المستقبل من الماضي.

إلا أن هذا الأمر لا يجوز، لأن هذا الافتراض هو النتيجة التي نريد تسويقها. فهذا الاستدلال قائم على (دور منطقي - Cercle logique)، وهو الذي كشف ل (هيوم) أن للاستقراء لا يمكن تبريره بالرجوع إلى التجربة.

3- الوضعية المنطقية ومعياري التحقق الاستقرائي:

ارتباط (مفهوم التحقق - la vérifiabilité) عند أنصار الوضعية المنطقية بمسألة المعنى. أي ما يتعلق بقضايا العلم الطبيعي وما يقابلها من قضايا الميتافيزيقا، فالقضية العلمية تعتمد بدورها على مبدأ التحقق الاستقرائي، وهو المعيار الذي يمكننا من رسم حدود ثابتة ونهائية بينها وبين القضايا الميتافيزيقية الفارغة من المعنى.

لقد ترك (فيتجنشتين - l. wittgenstein) (1889 - 1951) من خلال مؤلفه المهم (الرسالة المنطقية الفلسفية) ما لا يعبر فقط على النتائج الفلسفية التي حققها الوضعية المنطقية، بل ما يعبر على خصوصية المنهج الذي اتبعه في منهجه الفلسفي.

ففي تعريفه للفلسفة، نجد أنه اهتم بموضوعها، ألا وهو التوضيح المنطقي للأفكار "بكل دقة، وإلا ظلت تلك الأفكار معتمة ومبهمة"²، وهذا بدوره نقد للخطاب الفلسفي المتشكل من المفاهيم الحافلة بالغموض ك (الروح) و(الطلق).

⁴ هانز رايشنباخ، نشأة فلسفة علمية، المرجع السابق، ص 86.

¹ هانز رايشنباخ، نشأة فلسفة علمية، المرجع السابق، ص 86.

² محمد مجدي الجزيري المنشأيات الفلسفية لفلسفة الفعل عند فيتجنشتين، دار أتون للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1986،

لذا انشغل (فتجنشتين) بالفلسفة، التي يهيمها شيء سوى توضيح لغة العلم فقط، لأن العلم هو الشكل الوحيد الممكن للمعرفة، كما أن اللغة تهدف إلى تقرير الوقائع "وتركيبها شبيه بتركيب العلم"³ هذا، والذي يبدو أن بوضوح تام هو تطابق معيار التحقق عند (فتجنشتين) مع دور فلسفة اللغة اتجاه العلم والوقائع وإقصاء القضايا الميتافيزيقية الخالية من المعنى، بناء على إجراءات منطق الاستقراء، خلافا للمنهج التألمي.

بالرغم من أنه يرى في (الاستقراء) قضايا ذات معنى، إلا أن كون (مبدأ الاستقراء) مبدأ قبلي أولي فذلك يرفضه "لأنه لو كان كذلك لكان صادقا بالضرورة، في حين أنه لا ضرورة إلا في المنطق"⁴ لكن هذا لا يعني أن (فتجنشتين) يرفض الاستقراء على رغم من عدم تضمنه الضرورة المنطقية، إذ لا وسيلة لدينا للتواصل إلى التعميمات العلمية، ولذلك نراه يفسر مبدأ الاستقراء لا بكونه مبدأ أوليا، بل بكونه مجرد افتراض فيفسر ما يقع في خبرتنا من ظواهر، وهو ما يوضحه بقوله: "إن الاستدلال الاستقرائي يتمثل في قبولنا القانون الأكثر بساطة الذي يمكنه أن ينسجم مع خبراتنا"⁵

بعد هذا الحديث حول أعمال (فتجنشتين) بصفة مختصرة، يمكن الانتقال للحديث عن مرتكزات معيار التحقيق وأسسها، ومن تلك الأسس (الملاحظة الحسية) التي تعمل عن طريق ارتباطها بالواقع الخارجي على تكوين خبرة الباحث، ومن خلالها يمكن التحقق من قضية قابلة للاختبار والحكم عليها بالصدق أو عدمه، ف (موريس شليك – moritz Slick)(1882 - 1936) يؤكد ضرورة ملاحظات الحالات الفردية، لأنه انطلاقا من تلك (الملاحظة) تقرر خبرة الباحث صدق القضية أو كذبها، يقول: "إنه حتى نفهم قضية ما ينبغي أن نكون قادرين على أن نشير بدقة للحالات الفردية التي تجعل القضية صادقة، وكذلك الحالات التي تجعلها كاذبة وهي الحالات هي وقائع الخبرة، فالخبرة هي التي تقرر صدق القضايا أو كذبها"¹.

³ المرجع نفسه، ص 60.

⁴ L.Wittgenstein/Tractatus logico-philosophicus, Trad p. klossowislei, gallimard, paris, France, 1981,

p6, p37

⁵ Ibid, p (3.363

¹ ماهر اختيار، إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، د(ط)، 2010،

وصدق القضية عند (شليك) صدق نهائي وذلك عندما تكون القضية مطابقة للملاحظة الحسية ولخبرة الباحث الواقعية (الاثباتات النهائية – Ultimate confirmation) للقضايا العملية، ينبغي أن تكون خبرات أو تجارب من النوع التالي (هنا، الآن، أزرق – here, now, blue) وهي لا تكون إلا عبارات بنائية (تركيبية) ولا تكون فروضا².

إذ الإثبات النهائي للقضية العلمية عند (شليك) يكون بتوقعها مع الواقع العيني والملاحظة الحسية، ولكن هذا الإثبات الحاسم لصدق القضايا أو كذبها، لا يأخذ به كل من (رشينباخ) و(رودلف كارناب – R. Carnap) (1891-1970)، إنهما متفقان مع (شليك) على أهمية الخبرة الحسية وضرورة الانطلاق من الملاحظة، إلا أن تطابق القضية مع الواقع يعطي نتائج احتمالية لا يقينية، ولذلك تحدثا عما يسمى قابلية التحقيق.

وبالفعل، فالفيلسوف (هانز رايشنباخ) يؤكد أن "قابلية للتحقيق تعد عنصرا ضروريا في نظرية المعنى"³. وهو بهذا يركز على أن قضايا الملاحظة أو (قضايا البرتكول)، بلغة (كارناب)، هي أبسط ما يمكن أن نحقق به قضايا تتعلق بالخبرة الحسية. ولكن إذا تعلق الأمر بقضايا من قبيل أنه "قد أتى على الأرض وقت كان يسكنها الدينصور، ولم يكن الجنس البشري قد وجد فيه بعد، أو القائلة أن مادة يتألف من ذرات (فإنه) لا يمكن تحقيقها إلا بطريق غير مباشر. بواسطة استدلالات استقرائية مبنية على الملاحظة المباشرة"⁴.

إن الاستقراء، حسب (رايشنباخ)، هو "أداة المنهج العلمي إلى كشف شيء جديد)... يزيد عن كونه مجرد تلخيص للملاحظات السابقة. (ومن ثم كان) الاستدلال الاستقرائي أداة المعرفة التنبؤية"⁵، وكل ما يصدر عن الملاحظات بواسطة الاستقراء هو قضايا لها معنى، وبالتالي قابلة للانضمام إلى العلم وساقه المفهومي.

كل ما يتصدر عن الملاحظة الحسية هي نقطة انطلاق العلم، إلا أن ما تقدمه هو نتائج احتمالية، لكونها تتعلق بقضايا تركيبية فيزيقية، ف"إن القضية القائلة إن ثمة

² المرجع نفسه، ص 66

³ هانز رايشنباخ، نشأة فلسفة علمية، المرجع السابق، ص 225

⁴ المرجع نفسه، ص 226.

⁵ المرجع نفسه، ص 45.

عالمًا فيزيائياً موضوعياً، لا يمكن الأخذ بها إلا على أساس إنها قوية الاحتمال، لا أسا أنها ذات يقين مطلق"⁶.

لما كانت دراسة المنطق الاستقرائي تقضي، حسب (رايشنباخ) إلى نظرية الاحتمال، فلا بد من "أن نتصور الاستدلال الاستقرائي على أنه عملية تدخل في إطار حساب الاحتمالات"⁷، وإن هذا التصور ليعكس العلاقة المنطقية الجديدة التي تربط مسألة الصدق التجريبي بنظرية الاحتمال، ذلك لأن صدق أو كذب القضايا التجريبية والذي كان حاسماً ونهائياً قد أصبح يقاس وفق هذا التصور، حسب سلم متصاعد أو متنازل من درجة الاحتمال، إلى حد صار معه الكذب يعني مجرد درجة متدنية من الاحتمال. إن من شأن هذا التصور الجديد لطبيعة القضايا المنطقية أن يفتح لنا المجال الواسع لحل مشكلة الاستقراء، فلقد تمكنت نظرية الاحتمالات، وهي مبحث رياضي، من أن تمدنا بأداة المعرفة التنبؤية، وأصبحت قوانين الاحتمال تشغل المكان الذي كان قانون السببية يشغله.

4- نقد بوبر للوضعية المنطقية.

لقد أبدى (كارل بوبر) محاولته الواعية للخروج عن الإشكالية الأساسية للوضعية المنطقية، بإظهار الارتباكات المنهجية والمعرفية التي تنطوي عليها بنيتها الداخلية. ومن المؤكد أن معارضة (بوبر) للوضعية المنطقية هي، في صميمها، معارضة للاستقراء ذاته الذي يعد بمثابة حجر الأساس في فلسفتها.

يقوم أصل الخلاف بين (بوبر) والوضعية المنطقية في مسألة والمنهج العلمي على تصور دور الملاحظة وقيمتها في بناء العلمي. فالاستقراء يقول أن الملاحظة الحسية هي نقطة البدء التي توصلنا إلى الفرض، أما بوبر فيقول: "كلا، الفرض قبل الملاحظة، فهو الذي يدفع إليها"¹. فالمعرفة تنشأ عند الوضعين وفق طريقة استقرائية، أي أن نقطة البدء إنما تكون من الملاحظة الحسية التي تمدنا بأولى المعطيات التي تتخذ سبيلاً إلى التعميم الاستقرائي الذي تستنبط منه الفروض، ومن الواضح، ضمن هذا التصور، إن التجربة هي التي يقع على عاتقها تحقيق هذه الفروض والحسم في شأنها.

⁶ المرجع نفسه، ص 222.

⁷ المرجع نفسه، ص 205.

¹ Karl popper, les deux problemes fondamentaux de la théorie de la connaissance, Trd, ch. Bonnet, Herman, paris, France, 1999, p 40

لقد اعتمدت الوضعية المنطقية على معيار التحقق الاستقرائي من أجل الفصل في مسألة المعنى والتمييز بين العم واللاعلم، أي من أجل التمييز بين قضايا اعلم وقضايا الميتافيزيقا، لكن هو في نظر (بوبر) ليس أهلا لذلك.

لأنهم يستندون أولا على "التمثيل الطبيعي لمشكلة المعنى"²، التي ترجع إلى (فتجنشتين) – والتي تبناها (كارناب) في البناء المنطقي للعلم. فالشيء الذي لم ينتبه إليه هؤلاء في نظر (بوبر) هو "أنهم يستبعدون كل النظريات العلمية بواسطة الإجراء ذاته الذي يستبعدون به الميتافيزيقا"³.

إذ قد تكون هناك قضية علمية تجريبية، ولكن يستحيل التحقق منها على الأقل، كالقضية القائلة بأن "ثمة جبال في أورانوس"، ضف إلى ذلك، أن (بوبر) يرى في الميتافيزيقيا حتى وان لم تكن عما" فهي صح ذلك ذات أهمية بالنسبة إلى العلم"⁴، كالذرية النظرية التي أسهمت في بلورة الخيال العلمي وتشكيل النظريات العلمية.

يرتبط معيار التحقق بالمنهج الاستقرائي، فلقد ظهر أن معيار التحقق ليس إلا رد العبارة إلى معطياتها الاستقرائية، فلا وجود لفرق واقعي بين أفكار الاستقراء من جهة والتحقق من جهة أخرى، ونظرا إلى ما ظهر من فساد الإجراءات الاستقرائية من الناحية المنطقية، في إطار المنطق الثنائي القيمة القائم على قيمتي الصدق والكذب، فإن حل محاولة للفصل لها صلة بالمنهج الاستقرائي تغدوا محاولة لا تفي بمطلوبها.

"فسبب مشكلة الاستقراء تفشل هذه المحاولة لحل مشكلة الفصل"¹

الحقيقة أن بين المشكلتين ارتباطا وثيقا جدا، وقد تفتن (بوبر) إلى أن الحكم الاستقرائي المسبق لا يتولد في الواقع، إلا مما نشرطه ونأمله من تحقيق النظريات، إذ نحن لا نعلق أماننا على التحقيق إلا إذا كنا نعتقد بأنه المنهج الوحيد الذي يجعلنا نفلت من العضلات الميتافيزيقيا اللامنتهية، ولهذا فقد كان التمسك بالتجربة المباشرة

² Karl Popper, conjectures et réfutations, tar Michelle irène et marcel. De lauary. Payot, paris, France, 1985, p 373.

³ Ibid, p 381

⁴ Ibid, p 373.

¹ Karl Popper, logique de la découvert scientifique, tard – thyssen – ruten et ph. De vauy, Payot, paris, France, 1973, p 33.

مع الوضعية المنطقية "لتجنب الوقوع في متاهات المماحكة الميتافيزيقية الدافع الأساسي لقيام النزعة الاستقرائية"².

هكذا لم يجد (بوبر) أي حرج في رفض معيار الاستقرائي الوضعي، ولم يشكل له ذلك أي صعوبة فيما يتعلق بفصل العلم عن اللاعلم، لأن المنهج الاستقرائي لم يكن أبدا في نظره معيارا للعلمية.

الخاتمة

وعليه يمكن القول أن دراسة المنطق الاستقرائي حسب (رايشنباخ) تفضي إلى نظرية الاحتمال، نجد (بوبر) كمعارض لمطالب فلسفة العلوم الوضعية، رافضا ذلك، وهذا بدوره راجعا إلى الاعتبارات الآتية:

- إن من غير المجدي، بل ومن المغالطة استعمال تصور الاحتمال فيما يخص الفرضيات العلمية. فتصور الاحتمال تصور مستعمل في الفيزياء ضمن ما يعرف بألعاب الحظ، "وان محاولة (رايشنباخ) تمديد مثل هذا التصور بطريقة تؤدي إلى إدخال ما يسمى بـ(الاحتمال الاستقرائي) أو (احتمال الفرضيات) فهي محاولة معرضة للفشل"³

- يرى (بوبر) إن الحديث عن الاحتمال بدلا من الصدق لا يمكننا من استبعاد التراجع اللامتناهي، بل يوقعنا فيه من جديد، لأن الصدق المحتمل للقضية لا يمكن التعبير عنه عن طريق القضية ذاتها، "فالتراجع اللامتناهي للاحتتمال، مطابق تماما للارتداد الاستقرائي"⁴، فإذا أمكننا تبرير هذه الخطوة بالاستناد إلى المبدأ ينبغي تبريره أيضا، وهكذا دواليك. و"عليه فلن نتقدم في شيء إذا اعتبرنا مبدأ الاستقراء مبدأ احتماليا عوض اعتباره مبدأ صحيحا"⁵.

وفي نهاية المطاف يمكن القول أن المعرفة الفلسفية والعلمية وتحديداً العلمية منها تبقى دائماً عنوانها هو النسبية مدام الفكر العلمي في حد ذاته غير قطعي ونهائي في نتائجه، والدليل هو التطور التصاعدي للفكر النقدي والابستمولوجي المتواصل في جميع مجالات العلوم، ولعل هذه النزعة النقدية المستوحاة من صلب الروح العلمية هي سبب وجوه هذا البحث المستمر.

² Karl Popper, les deux problèmes fondamentaux de la théorie de la connaissance, op, cit, p 405.

³ Ibid, p 405.

⁴ Ibid, p 321.

⁵ Karl popper, logique de la découvert scientifique, op, cit, p26.

المراجع:

1. الشاروني الحبيب، فلسفة بيكون، دار التنوير، بيروت لبنان، ط1، 2005.
2. هانز راتشباخ، نشأة فلسفة علمية، تر فؤاد زكرياء، البار العربية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د(ط)، 1986.
3. عبد الزهرة البندر، منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط:1، 1992.
4. نعمة ولد يوسف، مشكلة الاستقراء في إبستولوجيا كارل بوبر، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط:1، 2015.
5. عبد الزهرة البندر، منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط:1، 1992.
6. محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، مؤسسة المعارف للطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
7. ماهر اختبار، إشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بوبر، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، د(ط)، 2010.
8. محمد مجدي الجزيري المتشابهات الفلسفية لفلسفة الفعل عند فتنجستين، دار أتون لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د(ط)، 1986.
9. Francis Bacon/ nouvm organum, introduction E, T H, Traduction et note sparmiche le tmal .hevel et Jean marie pousseur, p. v. p, paris, 1986.
10. D. Hume, Enquête sur l'entendement Humain, Trad, Alory, paris, aubier, France, 1947.
11. L. Wittgenstein/ Tractatus logico-philosophicus, Trad p. klossowislei, gallimard, paris, France, 1981.
12. Karl Popper, les deux problèmes fondamentaux de la théorie de la connaissance, Trd, ch. Bonnet, Herman, paris, France, 1999.
13. —————, conjectures et réfutations, tar Michelle Irène et marcel. De lauary. Payot, paris, France, 1985.
14. —————, logique de la découvert scientifique, tard – Thyssen – ruten et ph. De vaux, Payot, paris, France, 1973.